



الاتفاق السعودي الإيراني وأثره على القضية الفلسطينية

■ رامي الشقرة

على التأثير في العالم ورعاية الاتفاقيات الدولية بين البلدين، وهي مؤشر يدل على أن الصين ستمكّن من تحقيق مزيد من الحضور الدولي والرغبة في زيادة تواجدها في الشرق الأوسط بسرعة. وقد ألقى الاتفاق الإدارة الأمريكية للرعاية الصينية له، فحاولت التخفيف من حدة الحدث بتصريحاتها كمتابعة ومراقبة لحوارات الاتفاق، والاستثمار في ذلك كإطار لخطتها الاستراتيجية في إدارة عملية التراجع

والعداء الإعلامي منذ عام ٢٠١٦، وقد حمل الإعلان عنصر المفاجأة في توقيتته بعد مرور عام على الصراع والأزمة في أوكرانيا، وانسحاب أمريكا من أفغانستان بالإضافة إلى صعود اليمين المتطرف في "إسرائيل"، والجهود لإخضاع السعودية لاتفاقيات إبراهيم، لتكون معها وتدعمها في مواجهتها لإيران، مما قد يدخل المنطقة في أتون مرحلة جديدة وترتيب جديد. وقد عززت الصين حضورها كنموذج قادر

ألقى الاتفاق السعودي الإيراني باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بتأثيرات متراكبة على الإقليم والاتجاه الدولي، خصوصاً في ظل الرعاية الصينية، مما أحدث حالة من الإرباك في المعسكرات المختلفة، في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات كبيرة. وقد جاء الاتفاق كنتيجة لجهود كبيرة في العديد من العواصم بعد حالة من القطيعة



الأمريكي في المنطقة كنتيجة لتحولها نحو تعزيز وجودها في الشرق الآسيوي، وكذلك خلخلة مكانتها العالمية حيث تسعى للسيطرة على اتجاهات هذا التراجع وابطائه ومنع تأثيراته السلبية على المصالح الأمريكية التي رافقت هيمنتها على العالم لثلاثة أرباع القرن الماضي. وهذا يتيح للولايات المتحدة المزيد من الوقت للتأثير على الأحداث الحالية والمستقبلية وضمان امتداد تأثيرها لفترة أطول، مما يعزز قوتها الناعمة والصلبة. وفي التدقيق لعوامل فرص الاتفاق ومهدداته نرى أنه هنالك الكثير من العوامل التي قد تؤثر على هذا الاتفاق، وعودة العلاقات الطبيعية بين السعودية وإيران، أهمها الالتزام المتبادل لنجاح الاتفاق، وخاصةً فيما يتعلق بالالتزام بتنفيذ بنوده من قبل الدولتين، والتحدي الجيوسياسي الذي يثير القلق لدى الكثير من الدول، خاصةً دول الغرب، وفي ظلال الملفات العالقة بينهما كالملف اليمني والسوري واللبناني والخليجي والشرق السعودي كقنابل موقوتة يمكن تجاوزها إن تحققت الإرادة للطرفين.

تأثير الاتفاق على القضية الفلسطينية

لا شك أن لهذا الاتفاق تداعيات كبيرة على صعيد قضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وسياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني، لكن تلك التداعيات مرهونة بمدى نجاح الاتفاق وتطبيقه العملي، إضافة إلى الموقف الأمريكي من تلك التداعيات. وفي حال نجاح الاتفاق سواء الجزئي أو تكامل بالنجاح الكامل سنرى أثره ربما بتجميد مؤقت لقطار التطبيع مع الاحتلال، وانتهاء بروبوغاندا "العدو" الإيراني، وتوجيه الأنظار بشكل أكبر نحو القضية الفلسطينية، وخلق حاضنة شعبية عربية مساندة للحراك الوطني الفلسطيني في مواجهة الاحتلال. وهذا كله يوجب على الفلسطيني وقواه الحية، الاستثمار في التغيرات الاستراتيجية الكبيرة في المنطقة لصالح القضية الفلسطينية، مع إبقاء جذوة الصراع قائمة ومشتعلة مع الاحتلال، ودفع الأنظمة العربية للضغط على الاحتلال والملاحقة القانونية

له، والحفاظ على الثوابت والعمل الإعلامي والسياسي والدبلوماسي لخدمة القضية، وفضح انتهاكات وجرائم الاحتلال، ومما يلزم المصدر: معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية الرسمية أو الشعبية والرقمية، وتعزيز أدوات القوة الناعمة في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني.

المصدر: معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية الرسمية أو الشعبية والرقمية، وتعزيز أدوات القوة الناعمة في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني.